

"قمة بيروت انستيتيوت"

توصيات القمة

نجحنا في أول دورة من "قمة بيروت انستيتيوت" في إطلاق حوار سيستمر لسنوات قادمة. اتسمت المناقشات الأولية بالتزام فكر غير تقليدي لأهم التحديات التي نواجهها اليوم. وقد تفرع النقاش إلى توصيات محددة، سنقوم برسم ملامحها لإيصالها لصناع السياسات.

سيعكس هذا المستند ما تم مناقشته خلال الحلقات السياسية المغلقة، بالإضافة أفكار طرحت خلال النقاشات التي أديرت في الجلسات المفتوحة.

مع أن النقاط التالية لا تشكل ملخص شامل لتوصياتنا، إلا أنها تقدم نظرة حول المبادرات والخطوات التي تمت مناقشتها.

الحاجة إلى جهد متعدد الأطراف لإنهاء الصراع الدائر في سوريا. ويجب أن يشمل:

- نشر قوات متعددة الأطراف لحفظ السلام وإتاحة المجال أمام الإجراءات السياسية والاقتصادية لتحل محل العمليات العسكرية وضمان نجاح هذه الإجراءات.
- ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الأزمة الإنسانية، كتقديم المزيد من المساعدات للاجئين وإقامة مناطق آمنة لهم.
- خلق رؤية واضحة لمرحلة ما بعد الصراع السوري وتعزيز شرعيتها، فضلاً عن إنشاء صندوق خليجي لسد الحاجة الماسة لإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير الخدمات الاجتماعية، وغيرها من المقومات الأساسية للدولة والتي تم تدميرها نتيجة سنوات من الصراع

إعادة تكثيف الجهود الرامية إلى حل القضية الفلسطينية على أساس قيام الدولتين، والتي تعد الخطوة الحاسمة نحو خلق مناخ محفز يسهم في إحداث تغيير إيجابي في المنطقة.

- ويجب أن تشمل هذه الخطوة التوصل إلى معاهدة سلام مشتركة بين إسرائيل من جهة وسوريا ولبنان وفلسطين من جهة أخرى.

تسريع الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات العربية المتبادلة، وتجاوز العوائق التقليدية التي تشكل حجر عثرة أمام تعزيز هذا التعاون وتعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول المنطقة بما في ذلك الإصلاحات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

دفع وتعزيز الجهود الهادفة إلى بناء نظام إقليمي جديد يصب في تعزيز التعامل مع مختلف التحديات التي تواجهنا كالإرهاب الحكومي والإرهاب غير الحكومي، وأزمة اللاجئين، والتفكك الاقتصادي، والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل.

- يجب أن يشمل هذا الجهد إعادة بناء وتعزيز المؤسسات الإقليمية السياسية والأمنية والمنظمات الاقتصادية بتبنى أمثلة ناجحة من جميع أنحاء العالم كمنظمة "آسيان" ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية من خلال خطة متكاملة، بما في ذلك:

- تأسيس صندوق استباقي إقليمي مركزه دول مجلس التعاون الخليجي للبدء ببناء المستقبل الآن.
- تحقيق تكامل اقتصادي قوي من خلال اتفاقية تقلل من حواجز التجارة المتبادلة.
- إطلاق حملة مكثفة لدمج الشباب العربي اقتصادياً من خلال نهج جديد يعتمد على التكنولوجيا في خلق فرص العمل وريادة الأعمال.
- تعزيز التعليم والتلمذة الصناعية لتوفير أقصى قدر من فرص العمل للخريجين ضمن الاقتصاد الرقمي الجديد.
- استغلال التكنولوجيا لتحقيق قفزات نوعية في عملية تطوير البنى التحتية التقليدية كلما كان ذلك ممكناً.

تعزيز الإدارة الإقليمية وسيادة القانون، وتكثيف الجهود على الجبهات التالية:

- تمكين المرأة كقيادية هامة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكنشاط طبيعي ضد التطرف.
- تقديم أنظمة سياسية شاملة تنص على المشاركة الكاملة لجميع شرائح المجتمع.
- إشراك القطاع الخاص في المداولات السياسية بصفته شريك رئيسي.
- رفع مستويات المحاسبة الحقيقية في المنطقة، وإحراز تقدم ضد الفساد، والتشجيع لعضوية عربية أوسع في المحكمة الجنائية الدولية.
- إنشاء معهد جديد لتدريب الأخصائيين النفسيين الناطقين باللغة العربية، والذين يمكنهم معالجة التداعيات المستقبلية الناجمة عن الصدمات النفسية التي تشهدها المنطقة اليوم.